جمهورية مصر العربية
وزارة الداخلية
أكاديمية الشرطة
مركز بحوث الشرطة

المؤتمر القومى

" نحو استراتيجية أمنية لتشجيع الاستثمار فى مصر "

أوراق العمل

المقدمـــــه مـــــن :

المستثمريـــــــــن

الاحد ٢٤مارس ١٩٩٦م

المؤتمر القومى

" نحو استراتيجية أمنية لتشجيع الاستثمار فى مصر "

أوراق العمل

المقدمـــــه مـــــــن :

المستثمريـــــــــــن

الاحد ٢٤مارس ١٩٩٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

"" رب اجعل هذا البلد آمنا ""

صدق الله العظيم

المحتوى

* ورقة عمل مقدمة من : شركة جى.أم.سى للصناعات الهندسية .

* ورقة عمل مقدمة من : شركة بافاريا مصر .

* ورقة عمل مقدمة من : شركة بورسعيد للمنظفات والصناعات الكيماوية .

* ورقة عمل مقدمة من : شركة ريلانتكس للتجارة والاستثمارات .

ورقة عمل مقدمة من :

شركة جى.أم.سى للصناعات الهندسية والغذائية

نحو إستراتيجية أمنية لتشجيع الأستثمار فى مصـــــر

تعتبر العملية الإقتصادية بما تحتوى على أفرع متعددة سياسية وإقتصادية وإجتماعية ، هي لغة المرحلة القادمة ، وستكون هى المنطلق لإحداث مختلف التحولات الإجتماعية والسياسية فى المجتمع ، وبالتالى فتدارس هذا الأمر ينبغي أن يتناول كل الجوانب بالحذر والوعى الزائد ، وفى نفس الوقت بالتدرج الواجب التى يتفق وقدرات المجتمع ، وتقبل وإستعداد أفراده لعملية التحول نما لها من آثار إيجابية إذا جاءت بما يشعر به الأفراد فى غالبيتهم من تحقيق أمن وأمان إجتماعى ينعكس آثره عليهم وعلى أولادهم ، أو بآثار سلبية إذا كانت بعيده عن واقعهم المناسب ومستقبلهم .

والإستثمار أحد مقومات هذا الإصحاح والإصلاح فى التحول الإقتصادى وينبغى لذلك أن تتسابق مختلف أجهزة بناء الوعى والإعلام ، ومختلف الأجهزة المتخصصة لشرح وتبسيط معنى الإستثمار ، وبإنه ليس تميزاً أو إمتيازا لقلة من القادرين من ذوى رؤوس الأموال ورجال الأعمال فحسب، وأنما الكل يعتبر مشارك فى هذا العمل ، ذلك أن الإستثمار هو الذى يفتح الباب للجميع للرزق والترقى والتقدم ، إذ لا إستثمار بالمال فقط ، ولكن الإستثمار إلي جانب ذلك ، بالأفراد القائمين على تشغيله وإعماله وإن كانوا ليسوا من أصحاب رأس المال، فهذا هو مايؤكد السلام الإجتماعى ونبذ الحقد فى المجتمع ويطمئن صاحب رأس المال على ماله ، ويطمئن العامل القائم على الإنتاج على مصدر رزقه وأماته .

لذلك : فإذا تناولنا الحديث فقط عن الإستثمار فإن ذلك لايعنى أنه إنسلاخ عن مجمل العملية الإقتصادية المرجو إصلاحها ، وإنما هو ركن ركين من أركانها ، ينبغى أن يتدارك فى مجمل العملية الإقتصادية المتصلة إتصالا وثيقا بالحركة الإجتماعية والسياسية في المجتمع حتى يأتى تصورا كاملا غير منقوص مضيفا وليس بالخصم من رصيد الوعي العام .

ولنتناول ملامح إستراتيجية لتشجيع الإستثمار وفقا لعنوان الندوة أو المؤتمر وهدف الداعين إليه في قمة جهاز الأمن المصري وهى هيئة ذات تاريخ وأصالة تتميز بالعلمية الأكاديمية والواقعية ، وتقوم على إعداد الأجيال الجديدة من أبناء جهاز الأمن الذين من أجلهم يتحقق الإصلاح الإقتصادي المنشود، فأننا بذلك نقترح بشكل مبدئي :

أولا: النظر إلى هذه الإستراتيجية من منطلق القائمين عليها والذين سيتولون مباشرة تنفيذها ومتابعتها وهم :-

١- الفرد : سواء كان هذا الفرد :

- رجل أعمال / مصري / أو عربي أو أجنبي .
- رجل أمن / في مجال الخدمات ، أو في مجال البحث والدراسة أو في مجال الشرطة الفنية المتخصصة ، بل وفى كل موقع .
- مواطن عادى/ يتلقى الخدمة ، أو يشارك في خدمة التنمية أو الخدمات في مختلف مجالات الخدمة والإنتاج .

٢- المجتمع : ويقصد بذلك جموع المواطنين في كثرتهم ، ومن خلال هيئاته ومنظماته ، في كل مجالات الفكر والإبداع والتنوير، وذلك بتهيئة الجميع على نغمة واحدة متصلة ومتناسقة مع قدرة المجتمع على الإستيعاب بلا تزيد أو تقليص ، وبلا إفتعال يضر ولا يفيد .

٣- الأساليب : وكما سبق القول بأن الأساليب تتعدد بما يتفق مع كل مرحلة ، فينبغي أن يتحدد لكل جهاز ولكل فرد دوره في هذه الإستراتيجية بروح التعاون والمبادرة ، وليس بروح الفصل بين هذه السلطات طمعا في كسب دعائي ، أو جريا وراء مكانة للترقى ، أو خدمة لأغراض خاصة.

- فيكون لجهاز الأعلام دوره في عرض مفهوم الإستثمار وأهميته بين مختلف فئات الشعب أو بمختلف الوسائل التي تصل للجماهير لإقناعهم، وليس لتنفيرهم بخلق وتوسيع التفاوت بين فئات المجتمع بشكل يخدم الأفراد القادرين فحسب ولا ينعكس أثره على المواطن الفرد أو على العامل المنتج .

- ويكون للأجهزة التنفيذية والهيئات الأساسية دورها في تطوير أدائها قوميا ومحليا وبما يتفق مع مراحل التحول رفعا لكفاءتها وتطهيرا من بيروقراطيتها .

- ثم يكون على أجهزة التشريع أن تبادر بملاحقة ما يجرى من تحولات ، ولكن أيضا دون مظهرية بكثرة القوانين ، وإنما بواقعية تحترم الواقع المعاش ،وتراعى متطلبات الأمن والسلام الإجتماعي حتى لا تصطدم الجماهير فتعزف عن المشاركة أن رأت أن المجتمع من خلال ممثليه يشرعون لخدمة ذوى الصوت الأعلى بالمال أو النفوذ .

ثانيا: أساليب التحرك لتشجيع الإستثمار :

ومن منطلق الأفكار السابقة التي قد تكون أساسا لأي عمل وطني سوف نركز على بعض المقترحات الخاصة ببعض أساليب الحركة آلتي تمهد لإستراتيجية أمنية خاصة لتشجيع الإستثمار ، ذلك أن الإستراتيجية العامة تضعها الدولة مجتمعة ومن خلال هيئاتها الرئيسية ، وعلى كل قطاع بعد ذلك أن يستلهم من هذه الإستراتيجية ما هو الدور الذي عليه أن يؤديه تنفيذا عمليا لهذه الإستراتيجية التي يلتزم بها الجميع . لذلك فقد نقترح مايلى بشأن الدور العملي الذي نراه لجهاز الأمن لخدمة قضايا التنمية والإصلاح الإقتصادي ، وكيفية المعاونة على تشجيع الإستثمار خدمة للهدف القومي الأسمى وذلك كما يلي :

١- خدمة الاستثمار قبل أن يبدأ، وذلك بالنظر في إمكانية التنسيق مع الأجهزة المعنية التي تعمل في الخارج على جذب الإستثمارات من الدول العربية والأجنبية ، وتبادل المعلومات في هذا الصدد ، خاصة وأن أجهزة الأمن بحكم تجاربها تعلم من هم الأصلاء الوطنيون ذوى الأهداف الوطنية من المستثمرين ،ومن هم غير ذلك ، ولقد أبانت التجربة أن شعار الإستثمار إستغل من بعض الأفراد للأسف منهم بعض المصريين تحت عباءات مختلفة .

ونقول تنسيق بحسن نية وطنية ، وليس تسابق أو تزاحم أو تعطيل .

٢- التنسيق بين جهاز الأمن وبين أجهزة خدمة الإستثمار سواء على المستوى القومي أو المحلى بتمثيل جهاز الأمن في المستوى المتماثل في مجموعات العمل أو المكاتب المخصصه لذلك لخدمة الإستثمار، ليس للإشراف أو الإستحواذ على عمل ليس من إختصاصهم المباشر، وإنما لتبادل المعلومات والخبرة ، ثم لتثقيف جهاز الأمن بأبعاد هذه الأمور، ذلك أن جهاز الأمن في النهاية هو الحامي والمدافع عن حقوق الدولة والأفراد وهو المؤتمن على حماية وصيانة هذه المكونات الإستثمارية .

٣- النظر في تجربة القوات المسلحة بشأن جهاز الخدمة المدنية ، وما تقوم به بعض الأجهزة الخاصة الأخرى ، وإمكانية إنشاء بعض الشركات المتخصصه فى بعض الأعمال الخدمية والإنتاجية ، لتحقيق الإكتفاء الذاتى أولا لجهاز الأمن ، ثم تطوير أداؤه على مستوى الفرد والإمكانيات فنيا وإجتماعيا ، ثم لتظل مثلا تحتذيه مختلف الأجهزة التى تمثل عبئا متزايدا على الدولة بما فى ذلك من أهمية خلق كوادر فنيه منتجه ومنضبطه تخدم العمل الوطنى فى مختلف مجالاته .

٤- إعطاء رجال الاعمال الوطنين الرواد، ما ينبغى أن يعطى لهم من خدمات أو تسهيلات تسهل أعمالهم المشروعة ، وتليق بمكانتهم اللائقة كمنتجين فى المجتمع لما فى ذلك من دلاله على إهتمام الدولة بدورهم وتقديرهم وفقا للقانون وبما لايمثل إمتيازا يخل بمبدأ المساواة القانونية بين المواطنين .

٥- إعادة النظر فى إستيراتيجية الأمن والدفاع المدنى ، والتسهيلات الفنية الأخرى خاصة فى المدن الصناعية ، ومن الآن وبشكل أوضح فى مثل مشروعات تنمية سيناء وجنوب الوادي التى قررتها الدولة وبدأت فى إقامتها .

٦- النظر فى إمكانية تطوير بعض مناهج التدريس فى كليات أكاديمية الشرطة بما يتفق مع واقع التحول الذى نعيشة ، وبما يمكن من خلق جيل من شباب رجال الأمن على وعى بالواقع الإقتصادى والإجتماعى بما يؤهله ليكون إضافة متجددة لخدمة قضايا الأمن الإقتصادى والإستثمار .

٧- كذلك النظر فى إعداد دورات تدريبية يدعى إليها ذوى الخبرة من رجال الأعمال الوطنيين لعرض تجاربهم ولشرح بداياتهم وما قابلوه من معوقات وما حققوا من نجاحات ، الى غير ذلك من شرح لكل ماهو جديد حتى يفاد من الجيل الحالى من كبار القادة الذين لم يدرسوا أو يتمرسوا على مهام مرحلة التحول فى السنوات الأخيرة .

٨- النظر فى عقد الندوات المحلية والإقليمية والعالمية حول مثل هذه الموضوعات مع الأجهزة المتماثلة للوقوف على تجاربها للإستفادة منها، ولمعالجة أية عوامل قصور تواجه مسيرتنا الإصلاحية الإقتصادية والإجتماعية .

٩- تبادل الزيارات الميدانية بين الأكاديمية ورجالها وطلابها ، وذلك من خلال الأيام الرياضية والإجتماعية مع المدن الصناعية المنتجة ، والوقوف على صناعتها وتطورها وإنتاجها لتحقيق المزيد من التلاحم بين الشرطة والشعب وكذلك لتبادل الخبرات بين الجميع .
وكذلك فمن الأمور الهامة أن يقوى التلاحم بين مختلف الهيئات والتنظيمات النقابية والشعبية على نفس النمط ، وبصفة خاصة مع قطاع العمال وإتحاداتهم ونقاباتهم سواء على المستوى المركزي أو المحلى .

١٠- إعادة النظر في تحقيق المزيد من الإهتمام برجل الأمن الفرد ضابطا كان أم جنديا مع رعايته وتكريمه من حيث المظهر والمضمون لأنه عنوان لأي تقدم ودليل نجاح أي إنجاز ، وفى ذلك يمكن لرجال الأعمال أن يعطوا دفعة واجبة .ولأن فاقد الشئ لايعطيه ، فينبغى أن تعطى كل معاونه لرجل الأمن الساهر حيث ننام ، والمدافع عن كياننا وأرواحنا وأموالنا على إمتداد عمرنا .

تلك فقط رؤوس موضوعات حول بعض الأفكار نرجو أن تكون ذا فائدة فى هذا المؤتمر والإعداد له .

مع كل الشكر والثناء لفكرة إقامته ممن هم أعلى سلطة علمية أمنية أكاديمية فى مصر .
فشكرا لمن فكروا وأعدوا لهذا اللقاء .

رئيس مجلس الإدارة
محمد حسين جنيدى

ورقة عمل مقدمة من :

شركـــــة بافاريـــــا مصـــــر

DR. Eng
Nader Riad

السيد اللواء دكتور / عُمر حسن عدس

مساعد أول وزير الداخلية

رئيس أكاديمية الشرطة

تحية طيبة وبعد،،

تلقيت كريم دعوة سيادتكم والتي تفضلتم بتوجيهها لنا للتقدم بالاسهام لاعداد مـــؤتمر " **نحو استراتيجية أمنية لتشجيع الأستثمار فى مصر**" والذى تنظمه أكاديمية الشرطة حيث سينعقد بإذن الله خلال يومى ٢٤ . ٢٥ من مارس الجارى.

وإننى إذ أوافى سيادتكم بورقه عمل موجزة تعبر عن بعض طموحات وآمال قطاع الصناعة والإستثمار والرؤيه الإستيراتيجية الأمنية ودورها فى تشجيع الإستثمار متمنياً أن تكون على المستوى المطلوب والتى تصلح أن تضم ضمن البحوث المقدمه للمؤتمر.

هذا وقد حرصت على سرعه موافاه سيادتكم بالورقة المطلوبة نظراً لإرتباطي بالسفر الى الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الوفد الرسمى للغرفة التجارية الأمريكية فى الفترة مـــن ١٠ مارس الى ٢١ مارس الجاري .

وسوف يسعدنى الاشتراك فى المؤتمر يوم ٢٤ . ٢٥ مارس ١٩٩٦ ، و أتمنى لسيادتكم وللساده الزملاء التوفيق والسداد في هذا الجهد المتميز لاخراج المؤتمر بالصورة المشرفة والناجحه التى عهدناها من سيادتكم.

مع صادق الود وعظيم التقدير.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام،،،

د.م/ نادر رياض

رئيس مجلس إدارة

شركة باثاريا / مصر

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص. ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

Dr. Eng.
Nader Riad

نحو استيراتيجية امنية لتشجيع الاستثمار
في مصر

١) ظاهرة العنف والامن الاجتماعى .

٢) الاقتصاد والصناعة ودروهم في سبيل نمو المجتمع .

٣) المناخ الاستثمارى والصناعى واحتياجاته الأمنيه .

٤) الحماية الامنية للمستهلك والصانع الجيد في ظل الشراكة والتكتلات العالمية الجديدة .

٥) التنمية الصناعية لجنوب الوادى (نقلة حضارية) .

٦) تكوين جمعية اهلية من رجال الاعمال والصناعة يكون من اهدافها :

أ - تكريم ابناء شهداء الشرطة ورعايتهم الى جانب رعاية الدوله .

ب - رعاية السجون والمسجونين وتحديث التدريب والاستعانة بهم بعد مضي المده وتوفير فرص العمل لهم .

جـ - مكافحة الادمان بين الشباب وتوفير المكان الملائم لذلك .

د - الاجتماع الدوري وتبادل المعلومات والخبرات .

هـ - ابراز دور الشرطة في توفير الامن والمساندة الشعبية له وتكريم المجتمع للعناصر الممتازه .

٧) الدعوة لمؤتمر عالمي لمكافحة الارهاب .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ فاكس: ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب: ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

Dr. Eng.
Nader Riad

نحو استيراتيجية امنية لتشجيع الاستثمار
في مصر

ان المجتمع المصري عبر التاريخ هو مجتمعاً وسطياً تسوده قيم تستوعب كل من يعيش بينها وتأقلمه ، امتزجت شرائحه واعتمد علي طبقه متوسطه هي المصفوفه الاجتماعيه التي يتجاور فيها رجال الاعمال والصناعه والموظفون والمهنيون والمشتغلون بالاعمال الذهنيه والفنيه وعمدوا الي خلق قيم مداريه تنظم ايقاعاته انسجاماً مع القيمة المحورية للدوله ، فكان مطلبهم الدائم هو الأمن الاجتماعي الذي نتج عنه ميثاقاً بينهم متواصلاً عبر الاجيال ، ومنذ تطور الانظمه من النظام التجاري الي النظام الرأسمالي والاشتراكي الي الحر علي المصالحه بين الدين والعلمانيه ، ونبذ التعصب الديني ، والاقرار بحقوق المواطنه ، والنظم الاجتماعيه المختلفه فكفلت لها الدوله الامن الاجتماعي ، وكفل لها المجتمع المصداقيه المدنيه للدوله .

وبالنظر الي ظاهرة العنف التي تسود أرجاء العالم الآن وقد نالنا منها ، ايمان بعض العناصر بنهجها - كسلوك - كان الارهاب احدي مظاهره والانعزال والسلبيه وتكفير كل ماهو قائم بعض من جذوره ، فان هناك عنفاً آخر غريب علي مجتمعنا في محيط الاسرة من جرائم تؤكد علي العنف وتسترعي الانتباه .

ما الذي أخل بالميثاق داخل هذا المجتمع وما الأساليب وراء محاوله هدم الدعامه الاساسيه له .

- هل هي مرحله من التغيير المجتمعي البعض يناصبها العداء دون وعي أو ادراك.
- هل هو عدم القدره علي استيعاب الجديد المتطور (لعدم التأهيل أو التكاسل أو الاعتماد علي الدوله في كل شيء)فلجأ البعض الي التوقف والبعض الآخر حزم حقائبه في رحلة سفر الي الماضي.
- هل هو عدم قدرة المجتمع والدوله علي استيعاب المتعلمين من ابناء الطبقات الكادحه والمتوسطه (لقصور في التعليم والتدريب أو ضعف في الاستثمارات) والتعليم هو الأمل لهذه الطبقات فليس هناك ثروه بتركونها لهم .

٢/..

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ فاكس: ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب: ٢٠١٦ -١١٥١١ القاهرة

Dr. Eng.
Nader Riad

- هل هي ناتج المجتمعات العشوائية المحيطة بحواف المدن.
- هل هي ظاهرة عالمية أو تدخل خارجي إلي نفوس البعض لهدم الأمن الاجتماعي الذي يقوم عليه هذا المجتمع لتعويق انطلاقه .

إننا نملك المقومات الاقتصاديه اللازمه للانطلاق مع الركب العالمي وخلق قطاع لانتاج التكنولوجيا ، وتعبئة الجهد الفني لعمل مخطط لانتاج الآله وتعميق التصنيع بالاتجاه الي الصناعات غير التقليديه ، لاستيعاب الاعداد المتزايده من العاطلين وخلق فرص التدريب لهم، وايجاد فرص عمل للأعداد المتزايده من الخريجين وتشجيع الصناعات الصغيره والوسيطه وربطها بالصناعات المتوسطه والكبيره . ان التوجه الفكري التنموي للشباب يجب ان يتحرر ويتفهم المتطلبات اللازمه للمجتمع والصناعه ويستوعبها كما أن دور المجتمع الصناعي يجب تغيير النظره التي ينظر بها الي هؤلاء الشباب علي أنهم عبء في هذه الفتره لتضخم العرض عن الطلب بل النظر علي انهم طاقه يجب الاستفاده بها أو علي الاقل رعايتها لتحقيق السلام المجتمعي وتهيئة المناخ اللازم للاستثمار .

إن دور الأمن والاعباء الملقاه علي عاتقه كثيره والحمايه هي مظله كبيره يستظل تحتها جميع افراد هذا المجتمع ، فاذا كان توفير الأمن العام لأفراده في الداخل والخارج ركن هام فأمانه يتطلب التطرق الي حمايه المستهلك من الغش التجاري في السلع التي يقوم بشرائها وحماية غذائه ، وفي هذه الحمايه حماية اكبر لصناعتنا الوطنيه الجيده والحفاظ عليها وعلي تقدمها من المنافسه غير الشريفه والتي يقوم بها ضعاف النفوس والتي لو استباحت لهدم الكثير من الصروح التي تقوم عليها الصناعه وتؤدي الي انصراف المجتمع بأفراده عن شراء كل ما ينتج داخل بلده . وفي ظل الشراكه الاوروبيه والانفتاح علي العالم وورود الالاف من المنتجات والسلع من كل انحاء العالم يأتي الدور الأكبر لحماة المجتمع والحفاظ علي المنتج الوطني الذي هو في الحقيقه الأساس الذي يقوم عليه الامن الاجتماعي ، لقد تغير المفهوم الامني مع انهيار سياسة الحرب الباردة والتحالف الشرقي من مفهومه العسكري الي مفهومه الاقتصادي وتحولت الاستراتيجيات العالمية في المعسكر الغربي الي حرب معلومات وحماية الاسرار التكنولوجيه والصناعيه من السرقه أو الاختراق مع الوضع في الاعتبار محاولة اختراقها داخل المعسكر الغربي ذاته ونحن مقبلون علي هذه المراحل ولسنا بمنأي عنها فيجب الاستعداد لها .

٣/..

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ فاكس: ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب: ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

Dr. Eng.
Nader Riad

إن جنوب الوادي ظل عبر تاريخه شاهد علي الحضاره المصريه عبر آلاف السنين وبسواعد رجاله وثقافتهم وفروا للمجتمع المصري سلة الغذاء ونبراس الفكر وان قامت بعض الصناعات الضخمة فيه وتفوقها كصناعة السكر والالمونيوم إلا ان جنوب الوادي ظل مجرد ملحق للدوله المصريه الحديثه وفي شرنقة الهامش ، كان من آثارها ظهور بعض مظاهر العنف كسلوك اعتراضي واحتجاجي أفرز بعض الظواهر السلوكيه التي يجب مواجهتها الي جانب المواجهه الأمنيه - بنقله حضاريه بدأتها الدوله بتيسير فرص الإستثمار بالجنوب من الاعفاءات يجب ان يتبعها تعميق بانشاء الطرق والبنيه الاساسيه والمناخ والذي سيتبعه حتماً استثمارات ضخمه من المستثمرين لتوافر كل العناصر المطلوبه لها من ايدي عامله مدربه ومثقفه ومواد خام لاحد لها واعفاءات وفرتها الدوله .

ان المتطلبات الأمنيه لتشجيع الاستثمار وتحقيق الأمن الإجتماعي المنشود ليست قواعد تستطيع أي دوله مهما كانت مكانتها علي تطبيقها فتحققه ، ان الأمن وكما ذكرنا ميثاقاً غير مكتوب تتعاون فيه الدولة مع المجتمع بكامل طوائفه لانصهار الأهداف عبر التاريخ وتقاربها . ان المصفوفه التي بني عليها المجتمع هي أن هناك أبناء له يقوموا علي حماية المجتمع وهذا عملهم وليس بمنأي عن القيم الموروثه والمتعارف عليها داخل المجتمع من الاحترام المتبادل ووحده الهدف والمصالح المشتركة كجهاز تنفيذي اتاح له المجتمع القوانين والضوابط المحدده له ووفر له المجتمع كل الاحترام والتعاون في سبيل انجاز مهامه في ظل المواجهات الشرسه التي راح ضحيه لها شهداء ضحوا بكل بل وبأعز مايملكه الانسان .

إن المواجهه اللازمه لحماية الامن والاستثمار وتشجيعه لها مستلزمات لابد منها للحفاظ على أرواح هؤلاء الأبطال الذين يتحملوا كل الصعاب ويتميزوا بما هو متاح وكنا نود الإشاره الى بعض النقاط :

أ - ان الخطط الأمنيه اللازمة تحتاج الي امكانيات كبيره يجب توافرها .

ب - توفير المناخ المناسب من كل الجوانب لرجال الشرطه فهم الجنود في المواجهه وهم المظهر الحضاري وأول مايقع عليه عين المستثمر عند وصوله الي مصر .

٤/..

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ فاكس: ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب: ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

Dr. Eng.
Nader Riad

جـ - تزويد رجال الشرطه بكل الوسائل التكنولوجيه الحديثه لأغراض العمليات والانتقال لمواقع الأحداث .

د - توفير المستشفيات الميدانية المتنقلة والطائرات العمودية لأهميتها في انقاذ أرواح هؤلاء الأبطال .

هـ - سرعة الموافقه علي تنفيذ الهاتف المتنقل لأهميته للمستثمرين في اداء اعمالهم واتاحة الفرصه للمواطن الشريف للابلاغ الي الجهات الأمنية بمعلومات قد تفيد سرعة ارسالها في حينها .

و - توفير المعلومات والخدمات للمستثمرين عن الأفراد المتعاملين معهم .

إنني أتمني لوكان هناك جسراً دائماً يربط رجال الاعمال والصناعه برجال الشرطه ، عن طريق تكوين جمعيه أهليه تقوم بدورها بتقديم خدمات اكبر وأعمق من التعاون الذي يقوم في المناسبات وان كثرت فتكريم أبناء شهداء ضباط الشرطه وجنودها الي جانب رعاية الدوله الكريمه لهم أري إن يكون علي رأس اهدافها وأن يكون تكريماً مستمراً برعاية تدفع كل رجل في موقعه الي التفاخر بأبناء شعبه ويؤدي دوره كاملاً .

إن رعاية السجون والمسجونين وتدريبهم بالوسائل الحديثه والاستعانه بهم بعد مضي مده العقوبه يفتح الأبواب والأمل لهم لعدم تكرار جرائمهم والحقد علي المجتمع والناجحين فيه .

كذلك يجب مواجهه مشكلة الادمان بين الشباب عن طريق هذه الجمعيه ومعالجتهم بالطرق العلمية مع توفير المكان المناسب من قبل الدوله وعمل اكتتاب عام لها يشترك فيه جميع طوائف الشعب فليس هناك من هو بمعزل عن هذا الخطر كذلك ابراز دور المسانده الشعبيه وتكريمها عن طريق الجمعيه ، وتكريم العناصر الممتازه من أفراد الشرطه لترسيخ قيم اعتدناها وان حام حولها الضباب ، الاستعانه بمتطوعين من الطلبة للعمل في فترات الصيف تحت نظام باب اصدقاء الشرطة وضمهم الي انشطة ثقافية واجتماعية تستوعب طاقتهم وتعمق لديهم المفهوم الامني وإنتمائهم الوطني .

٥/..

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ فاكس: ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب: ٢٠١٦ - ١١٥٩١ القاهرة

Dr. Eng.
Nader Riad

وأخيراً : ان ما ينادي به السيد رئيس الجمهوريه ويدعو فيه الي مؤتمر عالمي لمكافحة الإرهاب يجب ان يكون محورا استراتيجياً لتشجيع الاستثمار وان تأخر عقد هذا المؤتمر سيؤثر سلبياً علي فرص الاستثمار المصري والاجنبي واذا تعمقنا اكثر في الرؤيه فسنجد ان وراء هذا المطلب مصلحه بل مصالح وأهداف يسعي العالم كله لتحقيقها سواء كانت اقتصاديه أو اجتماعيه أو سياسيه وتعوق مسيرتنا نحو الاستثمار فلنا منها جانب وان كان سياسه الدوله ورجالها الابطال قد قلصوا من آثارها السيئه وفي سبيل القضاء عليها .

أتوجه بالتحيه الي حماة الأمن والارواح وحماة قوت هذا الشعب واقتصاده وحماة الاستثمار وأتذكر قول الرسول الكريم

عينان لاتمسها النار

عين بكت من خشية الله وعين باتت تحرس في سبيل الله

صدق الرسول الكريم

دكتور مهندس / نادر رياض

رئيس مجلس ادارة شركة باقاريا مصر

م.م

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ فاكس: ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب: ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

ورقة عمل مقدمة من :

شركة بورسعيد للمنظفات والصناعات الكيماوية

شركة بورسعيد للمنظفات و الصناعات الكيماوية
ش.م.م.
PDC

بورسعيد في ١٩٩٦/٣/١٢ صادر رقم : ٩٦/٨

السيد اللواء دكتور / عمر حسن عدس
مساعد أول وزير الداخلية
رئيس أكاديمية الشرطة

الموضوع : الإعداد لعقد مؤتمر نحو استراتيجية أمنية لتشجيع الاستثمار فى مصر

تحية طيبة وبعد ...

بالإشارة الى الموضوع أعلاه ، نتشرف بأن نوجز فيما يلى بعض المعوقات التى تعترض المشروعات الاستثمارية .

١- استخراج تصريح عمل للأجانب العاملين بالمشروعات الاستثمارية يستغرق فى بعض الأحيان عدة شهور نظراً لقيام عدة جهات بالتحرى عن الأجنبى لاصدار موافقة الاقامة داخل ج.م.ع. ، وهذا التأخير يعرض الأجنبى لبعض المشاكل من حيث الحصول على إقامة عمل تختلف عن الاقامة السياحية ويترتب عليه معاملته كسائح من حيث الاقامة فى الفنادق أو حجز تذاكر الطيران بالاضافة الى حرية تحركه حيث أن الاقامة السياحية محددة المدة وكذلك حفظ حقوقه فى حالة تعرضة لأى حادث خلال فترة إستخراج التصريح .

٢- تعدد الأجهزة الرقابية وتدخلها فى المشروعات الاستثمارية بما يؤثر بالسالب على مناخ الاستثمار فى مصر .

٣- تحصيل رسوم دون سند قانونى (رسوم مفرقعات) حيث أنه من حق الدولة التحرى للتأكد من عدم دخول أى ممنوعات أو سلع أو أسلحة ممنوع تداولها دون تحمل المستثمرين عبء سداد تلك الرسوم .

٤- صعوبة استخراج تصاريح دخول المستثمرين أو من ينوب عنهم للدوائر الجمركية فى حالة طلب إدارة الجمارك حضورهم بصفة فورية خاصة وأن إستخراج هذه التصاريح يستغرق يوماً أو أكثر مما يؤدى فى بعض الأحيان إلى زيادة غرامات التأخير أو تعريض بعض الرساشل للتلف .

٥- الشكاوى الكيدية مجهولة المصدر وتتبع الأجهزة الرقابية لها (على الرغم من تصريحات كبار المسئولين بعدم الاعتداد بها) مما يترتب عليه تعريض سمعة وكيان المشروعات للاساءة والتجريح فضلاً عن أرتباك العمل بها بالاضافة الى تعطيل أداء الأجهزة الرقابية فى موضوعات قد يثبت عدم جديتها وصحتها .

المركز الرئيسى :
بورسعيد - المنطقة الصناعية بالقابوطى ص.ب : ١٠٥٩ ص.ت : ٢٨٣٠١ هاتف : ٣٢٢٩٣٧ / ٣٢٢٩٤٨ / ٣٢٢٩٤٩ / ٣٢٢٨٢٥ فاكس : ٣٢٢٨٢٦ تلكس : ٦٣٤٨٦ PDCI UN
الفروع :
القاهرة - المنطقة الصناعية - جسر السويس ص.ت : ٢٧٢٦٥٢ هاتف : ٢٩٩٣٨١٩ / ٢٩٩١٧٧٧ فاكس : ٢٩٩٣٤٢٤
الإسكندرية - ٨٦ شارع ٣٠٢ سعودية ص.ت : ١٣٢٩٣٩ هاتف : ٤٢٢٧٧٢ فاكس : ٤٢٠٩٩٢٨
المنصورة - شارع عبد السلام عارف رقم (١) ص.ت : ٧٢٣٩٦ هاتف / فاكس : ٣٥٣٦٨٠

٦- تسهيل وتعميم نظام الخدمة الشرطية بالأجر حيث أن المستثمر سوف يفضل كثيرا التعامل مع وزارة الداخلية لتأمين منشآته ومصانعه بدلا من التعامل مع شركات الأمن الخاصة .

٧- تحميل رسائل تصدير المنتجات المحلية بالطرق البرية بعبء تكلفة تواجد حراسة شرطية مصاحبة للرسائل حتى خروجها من منافذ الحدود المصرية.

لاشك أن إيجاد حلول للمشاكل المثارة بعاليه سيكون له بالغ الأثر في دعم الاستثمار وتشجيعه وهو ماتسعى سياسة الحكومة لتحقيقه.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ...

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

محمد عبد الفتاح المصري

١٩٩٦/٤/١٢

المركز الرئيسي :
بورسعيد - المنطقة الصناعية بالقابوطي ص.ب : ١٠٥٩ ص.ت : ٢٨٣٠١ هاتف : ٣٢٢٨٣٧ / ٣٢٢٩٤٨ / ٣٢٢٩٤٩ / ٣٣٢٨٣٥ فاكس : ٣٣٢٨٣٦ تلكس : ٦٣٤٨٦ PDCI UN

الفروع :

القاهرة - المنطقة الصناعية - جسر السويس	ص.ت : ٧٧٢٦٥٢	هاتف : ٢٩٩٣٨١٩ / ٢٩٩١٧٧٧	فاكس : ٢٩٩٣٤٣٤
الإسكندرية - ٨٦ أ شارع ٣٠٢ سموحة	ص.ت : ١٣٢٩٣٩	هاتف : ٤٢٢٢٧٣٢	فاكس : ٤٢٠٩٩٢٨
المنصورة - شارع عبد السلام عارف رقم (١)	ص.ت : ٧٢٢٩٦	هاتف / فاكس : ٣٥٣٦٨٠	
		هاتف / فاكس : ٣٢٨٠٧٩٠	

ورقة عمل مقدمة من :

شركة ريلاتكس للتجارة والاستثمارات

شركة
ويلانتكس للتجارة والإستثمارات

مكتب
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة عمل مقدمه من السيد الاستاذ / بانى فلفله

عن اهم مشاكل المستثمرين والحلول المقترحه لها

- وأنه من اولى دوافع الاستثمار مانتمتع به البلاد من أمن واستقرار وللترغيب فى جذب اموال المستثمرين للاستثمار بجمهورية مصر العربية .نرى

اولا ، لاشك أن الانطباع الاول لدى الفرد وهو الذى يحكم به على الامور . هو اللقاء الذى يلقاه منذ اول تحركه الى اتجاه معين وفى هذا الصدد نبدأ من تسهيل اجراءات دخول الاجانب من المنافذ (مطارات - موانى) طالما أنه حاصل على تأشيرة الدخول - حيث يتعطل دخول بعض الجنسيات بعد الوصول الى المنافذ بغرض العرض على أمن الدوله وقد يطول العرض لاكثر من ساعتين أن لم يكن اكثر.

وبالنسبة لتأشيرة الدخول (الفيزا) لو كانت صالحه لاكثر من مره لكان ذلك افضل مماهو عليه الحال حاليا

ثانيا : ومن خلال الواقع العملى ومازاله فى المنافذ بالنسبه لرجل الامن وهو اول من يستقبل الزائر - نرى

اختيار العناصر ذات المظهر اللائق بدنيا ومظهرا وثقافه .

من ناحيه الشكل العام لرجل الشرطه بالمنافذ وهو اول من يلتقى به الزائر يجب ان يكون مقبول شكلا ولا نعدم من شبابنا من هم بالاجسام الرياضيه .

المظهر العام من حيث الزى الخاص بجميع افراد هيئة الشرطه من (ضباط) الى فرد الامن (الجندى)

كذا النظر فى ضرورة اجادة افراد هيئة الشرطه العاملين بالمنافذ للغه اجنبيه لامكان التعامل مع الزائرين والوافدين

خلق احساس بوجود نظام امنى قوى لدى الوافد من الخارج الى الداخل أنه سيقيم اقامه هادئه فترة تواجده سواء باستخدام اجهزة التفتيش عن الممنوعات المنطوره ...) بحيث يشعر الداخل للبلاد أنه سيقيم فى ظل امن وان هناك سيطره امنيه لاتسمح بدخول اية (عناصر ارهابية .. اومادة يحدث اية قلاقل داخلية ...)

تنشيط دور شرطة السياحه بالمنافذ بحيث يكون لديها الخرائط الموضحه لجمهورية مصر العربية سواء المناطق الصناعية او السياحيه او الفنادق اومايبين الزائر من استعلامات عن امور كمواعيد قطارات اوطرق . ويكون لديها القدره على معالجة الامور بتوفير وسائل اتصال تليفونية لدى هذه الجهات تسيرا لعملها .

المركز العام : ٨ شارع رشدان - ميدان المساحة - الدقى تليفون : ٣٦٠٢٨٠٥ تليفاكس : ٣٦٠٧١٢٣ تلكس : ٢١٤٨٨

شركة
ريلاينتكس للتجارة والإستثمارات

مكتب
رئيس مجلس الإدارة

تجهيز مواقع الشرطه بالمنافذ بالآلات اللازمه لاستقبال الزائر - مع الاهتمام باللوحات الارشاديه لتوجيه الاجانب والزائرين الى مواقع الشرطه داخل المنافذ على أن تكون تلك اللوحات بلغات متعدده لتسهيل مأمورية الوافد الى البلاد .

انشاء الشرطه القضائيه بالمنافذ لامكان البت والتسهيل الخاص بالمخالفات وبعض الجنح لامكان حسم الامور بصفه فوريه بدلا من تعطيل الزائر او الوافد او المغادر.

ثالثا : أن يكون لدى السفارات والقنصليات المصريه بالخارج نشرات أو كتيبات عن ماهى واجبات الاجنبى لتقصير اقامته وماهى حقوقه وماهى اقرب وسائل اتصال له بالشرطه المحليه فى محل اقامته مع اختيار عناصر متميزه من رجال الشرطه للتعامل مع الوافدين .

رابعا : ايضاح امكانيات الامن بالمناطق الصناعية للمستثمرين سواء من ناحيه تأمين المنشأت او الافراد وهذه الامور تقتضى دعم أمكانيات ادارة النقاع المدنى والحريق ودعم الدوريات الراكبه او المتحركه فى المناطق الصناعية بالاتصالات السريعه التليفونية واللاسلكيه .

خامسا : تخفيف القيود الخاصه بالاتصالات اللاسلكيه للمشروعات وخاصه الاجهزه اللاسلكيه المحموله .. بالنسبه للمشروعات وخاصة الاجهزه المستعمله فى المنافذ البحريه ...

اعادة النظر فى تخفيف القيود المفروضه على الدخول الى المنافذ خاصة البحريه لانهاء الاجراءات الجمركية على الواردات والصادرات.

سادسا : اعادة النظر فى تخفيف الاعباء الماليه والاجراءات الخاصه بتصاريح العمل لدى الهيئات الاجنبيه والمستثمرين الاجانب او الغائها كليا بالنسبه للمصريين .

سابعا : عقد لقاءات بين المستثمرين واجهزة الامن المحليه بالمواقع المختلفه بصفه دوريه لبحث المشاكل المحليه الخاصه بكل منطقه صناعيه للعمل على حل اية مشكلات او تذليل العقبات التى تصادف هؤلاء المستثمرين ورفعها الى الجهات المعنيه عن طريق الوزارة اذا لم يكن هناك حلول فوريه لها عن طريق الاجهزه المحليه - كذا ضرورة التوسع فى امكانيات جهاز الشرطه المحليه فى الاتصال بالاجهزه المختلفه دون مركزية بمعنى التوسع فى تطبيق اللامركزية سواء بأقسام الشرطه او مديريات الامن او قطاع الشرطه واعطاء الفرصه للقيادات الوسطى فى اتخاذ القرارات .

ثامنا : عقد لقاءات دوريه كل عام بين جهاز الامن بأعلى سلطاته والمستثمرين العرب والاجانب فى مصر للوقوف على مشاكلهم مع قطاعات وزارة الداخلية المختلفه كالتصاريح والاقامه والتأشيرات .... الخ) وحل مايمكن حله فى الوقت المناسب أخذين فى الاعتبار ان اطيب دعاية لجذب الاستثمار فى بلدنا هو المستثمر نفسه .

المركز العام : ٨ شارع رشدان - ميدان المساحة - الدقى تليفون : ٣٦٠٢٨٠٥ تليفاكس : ٣٦٠٧١٢٣ تلكس : ٢١٤٨٨

شركة
ريلإنتكس للتجارة والإستثمارات

مكتب
رئيس مجلس الإدارة

تاسعاً : تسهيل حصول المستثمرين العرب والاجانب على الاقامه داخل البلاد وامتيازات طويله (خمس سنوات مثلا) وكذلك للعاملين الاجانب هشاريعهم (ثلاث سنوات مثلا) وعدم تعرضهم للعرض مرة أخرى على اجهزة الامن عند حضورهم بالمطارات طالما لديهم اقامه صادره من الوزاره .

عاشراً : تسهيل حصول المستثمرين العرب والاجانب على تلك الوحدات السكنية الخاصه بهما واصدارها من وزارة الداخليه بدلا من مجلس الوزراء.

الحادى عشر : ايجاد قناه مشتركه بين الداخليه والصحافه لعدم اظهار الاحداث بصوره مبالغه قد تسيء الى الوضع الامنى بالبلاد ويؤثر سلبا على المناخ الاستثمارى بمصر.

المركز العام : ٨ شارع رشدان - ميدان الساعة - العتبة تليفون : ٣٦٠٢٨٠٥ تليفاكس : ٣٦٠٧١٢٣ تلكس : ٢١٤٨٨

وزارة الداخلية

الخـــلق • العـــلم • الواجـب

مساعد أول وزير الداخلية
رئيس أكاديمية الشرطة

السيد الدكتور مهندس/ نـــادر رياض
رئيس مجلس اداره شركه باكاريـــــا

يسعدنى ببالغ السعادة ، أن أعبر لسيادتكم – فى ختام مؤتمر " نحو إستراتيجية أمنية لتشجيع الإستثمار فى مصر " ، الذى عقد بأكاديمية الشرطة يوم الأحد الموافق ٢٤ مارس الجارى ، عن عميق مشاعر الشكر وأعظم آيات التقدير لكل ما بذلتموه من فيض العطاء ، وواسع الجهد ، وعمق الفكر فى الإعداد لهذا المؤتمر ، والإسهام فى إنجاحه وتحقيق مرامية .

ولقد أتاح لنا هذا المؤتمر فرصة ثمينة لأن نقف وقفة تكريم لصفوة من رجالات مصر ، الذين نجحوا فى أن يشقوا طريقهم بعزيمة وإرادة ، وأن يؤكدوا على سمعة مصر ومكانتها ، وأن يرفعوا إسمها عاليا وخفاقا فى المجالات المختلفة للتنمية والإستثمار بين دول العالم .

ولا يسعنى فى هذه المناسبة ، سوى أن نحيى عطاؤكم ، ونشد على أيديكم مهنئين بما حققتموه من إنجازات ، داعين المولى – جلت قدرته – أن يديم عليكم توفيقه وعنايته ، وأن يحقق من خلال عطاءاتكم المتجددة كل الرخاء والإزدهار لشعب مصر العظيم ، تحت قيادة راعى نهضتنا وقائد مسيرتنا السيد الرئيس محمد حسنى مبارك .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام . ،،

نواب دكتور/ عمر حسن عدس

" عمـــر حســـن عـــدس "
مساعد أول وزير الداخلية
رئيس أكاديمية الشرطة

التقريـر الختامـى

لمؤتمـر:

(نحو إستراتيجية أمنية لتشجيع الإستثمار فى مصر)

إدراكا لأبعاد المرحلة المعـاصرة من التطـور ، التـى يتجـه فيهـا العـالم إلـى مراجعـة واسعة النطاق للمفاهيم الرئيسية للسلام والأمن والتنميـة ، لتلقـى بمسئولية خطـيرة علـى دول العالم النامى لاستيعاب هذه المفاهيم المتطورة .

وانطلاقا من المحـددات الجديـده لمفهـوم الأمـن المعـاصر التـى تقـوم علـى اعتبـارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تشكل مجموعة من القضايا الإستراتيجية الأمنية .

وإيمانا بأهمية المواجهات الراهنه للتكتلات الإقتصادية العالمية والإقليمية التـى تعينهـا علـى مواجهـة التحديـات الإقتصاديـة وتحقيق أعلـى قدر مـن المكاسب والتقدم فـى مختلـف المجالات .

وإدراكا مـن القيـادة السياسية فـى مصـر لمدى عمق المتغيرات العالميـة المعـاصرة وخطورة التحديات الإقتصادية ومانحمله من أعباء جسام تهدد حياة البشر من شعوب الدول الناميه ، فقد قامت بتكليف الحكومة الجديدة ، لجعل التنمية الإقتصادية ، هى المشروع القومـى فى المرحلة المقبلة وأن تعبىء فى سبيل ذلك ، كافـة الجهود والطاقـات والإمكانـات ، وتزيـل كافـة العوائـق التشـريعية والتنظيميـة والإداريـة والهيكليـة ، التـى تحـول بيننـا وبيـن اسـتيعاب متغيرات العصر وتطوراته فى ميادين العلوم ومنجـزات التكنولوجيـا ومسـتحدثاتها ، وتحقيـق الإنتفاع بأرقى إبداعات الفكر ، وذلك وصولا إلى تحقيق مجتمع واع ومتعـاون ، يسـاهم بكـل فئاته وقطاعاته فى مواجهة الصعـاب والتحديـات ، لاتميـز فيـه بيـن القطـاع العـام أو القطـاع الخاص ، فكل له دوره فى المشاركة الفعّاله فى التنميـة الاقتصاديـة والعبـور بـالوطن الحبيـب الى آفاق القرن الحادى والعشرين .

وإيمانا بأهمية الدور الريادى الذى يستطيع ان يلعبه القطاع الخاص فى تحقيق الرفاهية الاقتصادية المنشوده ، وما أعلنته الحكومة فى بيانها أمام مجلس الشعب ، فى السابع والعشرين من يناير عام ١٩٩٦ ، أنها لن تألوا جهدا أو تدخر وسعاً فى سبيل تذليل العقبات التى قد تعترض جهود المستثمرين ، وتأمين أموالهم وصيانة حقوقهم لتهيئة المناخ الإستثمارى الذى نبتغيه لاطلاق الإقتصاد المصرى وتدعيم قوته وقدرته على التفاعل والتعامل مع المتغيرات الإقتصادية الحادة التى يتميز بها العالم اليوم .

وإيمانا من السيد اللواء/ حسن الالفى وزير الداخلية بأن الأمن والإستقرار يمثل ركيزة أساسية لنجاح السياسات الإستثماريه ، وفى إطار السياسة التنموية للحكومة الجديده فقد كانت الوزارة سباقة فى تقديم التيسيرات والخدمات الامنية للمستثمرين لتهيئة المناخ الأمن الذى يجذب المستثمر للعمل فى مصر ، ولقد كان للنجاحات الباهرة التى حققتها الشرطة المصرية فى مواجهة الإرهاب والتى شهد بها العالم أجمع الأثر البالغ فى توفير الأمن والسكينة للمجتمع المصرى وتهيئته وإعداده كأفضل مناخ إستثمارى يسعى إليه المستثمر الوطنى والأجنبى ، لشعوره فيه بالأمن والأمان على يومه وغده .

وتحت رعاية كريمة من السيد اللواء/ حسن الالفى وزير الداخلية ، عقد مؤتمر: " نحو استراتيجية أمنية لتشجيع الاستثمار فى مصر " كأحد الفعاليات الهامة ، فى يوم ٢٤ من مارس عام ١٩٩٦ للوقوف على مايحتاجه المستثمرون من مزيد من التيسيرات والخدمات الأمنية التى تساعدهم على السير قدماً فى نشاطهم الإستثمارى ، والتعرف على مايصادفهم من مشاكل وعقبات تعوق مسيرتهم الإستثمارية ، ومشاركتهم الإيجابية فى تحقيق التنمية الإقتصادية والرخاء المنشود .

وإدراكا للدور الريادى لأكاديمية الشرطة فى التصدى للأحداث القومية بالأسلوب والمنهج العلمى ، وتحقيق المزج المتوازن بين مناهج العلم وأصوله ونظرياته ، وبين

تطبيقات العمل ومشاكله ، فقد تشرفت بتنظيم هذا المؤتمر والإعداد له إعداداً يفى بأهمية الحدث ، وفقا لخطة منهجية قامت على الإستفادة من كافة الخبرات الأمنية والإدارية والإقتصادية ذات الصلة بالإستثمارات .

ولقد كان من نتاج الإعداد الجيد والمدروس لهذا المؤتمر الهام ، أن ترأس جلساته العامة الثلاثة السادة وزراء المالية والتجارة والتموين ، ورئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للإستثمار ، وحضره ممثلى كافة أجهزة الدولة ذات العلاقة بالنشاط الإستثمارى منها وزارات السياحة والإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة والتجارة والتموين والمالية والإقتصاد والتعاون الدولى والنقل والمواصلات وقطاع الأعمال والبيئة والإدارة المحلية والقوى العاملة والهجرة وهيئة الإستثمار والبنك المركزى ومركز المعلومات دعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء ، وكذلك المستثمرين ، ومثّلهم جميعا رجال الأعمال ومستثمرى السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان والمناطق الحرة وكافة الأجهزة الأمنية المعنية ، وقد سبق عقد إجتماعات تحضيرية متعددة للإعداد المتميز لهذا المؤتمر قدمت خلالها أوراق عمل تم مناقشتها ضمن أعمال هذا المؤتمر .

وبعد مناقشات مستفيضه خلال الجلسات تم تشكيل لجنة صياغة ممثلة لأجهزة الدولة المعنية ، وللمستثمرين وأجهزة وزارة الداخلية وفقا للبيان المرفق ، وقد تم التوصل إلى التوصيات التالية :

أولا : فى مجال تطوير الدعامة التنظيمية والتشريعية :

(١) إستحداث آليات أمنية لخدمة وتأمين الإستثمار فى مصر وتشمل هذه الآليات مايلـــى :

- إنشاء إدارة عامة للخدمات الأمنية للمشروعات الإستثمارية فى إطار قطاع الأمن الإقتصادى تضم مجموعة من الوحدات الأمنية

التابعة فنيا للإدارات العامة والمصالح بوزارة الداخلية ذات العلاقة بالمستثمرين التى تهدف إلى تجميع الخدمات الأمنية للمستثمر فى نطاق مكانى محدد لسرعة ويسر حصوله على هذه الخدمات ومنعاً من تشتت جهوده بين الإدارات والمصالح الأمنية المختلفة .
كما يتبعها مكاتب بالموانى والمطارات لإنهاء وتيسير إجراءات دخول وخروج المستثمرين عبر المنافذ المختلفة .

- إستحداث آلية بمركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة يطلق عليها "مركز الإستشارات الأمنية للمستثمرين" تختص بتقديم الخبرة والمشورة فى المسائل الأمنية للمستثمرين سواء فى مرحلة التحضير للمشروع أو الإنشاء أو أثناء ممارسة النشاط ، وتقوم أيضا بإجراء الدراسات المتعمقة ذات الأبعاد الأمنية المتصلة بالأنشطة الإستثمارية وتقديم الحلول المناسبة لها .
- العمل على تطوير مصلحة الدفاع المدنى بإنشاء مركز متخصص فى مجال بحوث الحريق لمتابعة التطورات العلمية والتكنولوجية للوقاية من هذه الأخطار ، والوقوف على أنشطة المراكز العالمية المتخصصة للإستفادة من محصلة تجاربها فى هذا المجال .

(٢) <u>النظر فى منح المستثمرين المزيد من التيسيرات فى مجال إجراءات التصريح بالزيارة أو الإقامة أو السفر للخارج :</u>

- النظر فى إعفاء المستثمرين وأسرهم من إجراءات التسجيل المنصوص عليها فى الباب الثانى من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ خاصة وأنه توجد بدائل أخرى للوقوف على بيانات الأجنبى القادم للبلاد .

- الترخيص للأجانب المستثمرين بالإقامة المؤقتة لمدة خمس سنوات بدلا من ثلاث سنوات يجوز تجديدها بخطاب من هيئة الإستثمار ، ويمكن أيضا أن تمنح لزوجته وأولاده تحقيقا للإستقرار الأسرى .
- منح فئة توابع المستثمرين تأشيرات دخول مسبقة بضمان إقامة المستثمر والنظر فى منحهم تأشيرات دخول إضطرارية بموانى الوصول عند قدومهم برفقته ، ومنحهم تأشيرات إقامة سنوية يتم تجديدها بموافقة المستثمر بالبلاد .
- منح المستثمر المصرى ذات المزايا التى يتمتع بها المستثمر الأجنبى فى حالة إستعانته بعمالة أجنبية بعد موافقة الأجهزة الأمنية .
- التوسع فى منح المستثمرين إقامة تصل إلى عشرة سنوات متصلة ، بناء على طلب رئيس الجهاز التنفيذى لهيئة الإستثمار .
- دراسة منح التأشيرات للزائرين بضمان وكفالة المستثمر المصرى أو الأجنبى المقيم بالبلاد .
- ضرورة المتابعة الدورية لقوائم الممنوعين من السفر وذلك لتنقيتها والتأكد من سلامتها .
- تطوير وتيسير الحصول على عربات حمل الحقائب داخل الموانى والمطارات ، تيسيرا لحركة السفر والوصول .
- دراسة إمكانية منح الأجانب الحاصلين على الإقامة الخاصة (١٠ سنوات) والإقامة العادية (٥ سنوات) إذن بالتغيب بالخارج لمدة أكثر من ستة شهور وحتى عام كامل ، تقوم مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية أو بعثاتنا القنصلية بالخارج بمنحه مجاناً قبل انقضاء مدة الستة شهور من تاريخ السفر ، شريطة ألا تزيد مدة التغيب عن سنتين إلا فى حالتى الدراسة وأداء الخدمة العسكرية الإجبارية .

(٣) **تيسيرات تشريعية وتنظيمية لحماية المستثمر ودعم مركزه القانونى :**

- تيسير إجراءات حصول المستثمر على تراخيص بدء ممارسة النشاط والتنسيق بين مختلف الجهات بتعليمات موحدة فى هذا الشأن .
- سرعة قيام كافة الأجهزة الأمنية بفحص الشكاوى التى ترد من المستثمرين فورا والرد عليها واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة قبلها .
- مراعاة عدم إجراء تفتيش لإحدى المشروعات الإستثمارية إلا بعد التأكد من جدية التحريات ، والحصول على إذن الوزير المختص وفى حضور المسئول عن المشروع ، مع ضرورة إثبات جميع الإعتراضات والإجراءات المتخذة فى محضر رسمى .
- قيام الجهات الأمنية بدراسة تسهيل حصول المستثمرين على البيانات والمعلومات الخاصة بالأشخاص المصريين أو الأجانب الذين يرغبون فى التعامل معهم وفق الضوابط التى تحددها فى هذا الشأن ، وبما لا يتجاوز ثلاثة شهور ، ويعتبر عدم الرد فى الميعاد بمثابة قبول ضمنى .
- إعادة النظر فى المستندات والمكاتبات التى تكثر بشأنها ارتكاب جريمة التزوير وإعادة طبعها بعلامات مائية وضمانات تكفل عدم تزويرها .
- الإسراع وتسهيل منح تأشيرات الدخول لرجال الأعمال والمستثمرين الأجانب ومنحهم تأشيرة متعددة المرات لمدة عام .
- يقترح أن تولى الإدارة العامة لمباحث تنفيذ الأحكام إهتماما خاصا بإجراءات التنفيذ لصالح المستثمرين أو عليهم ، مع ضرورة الموائمة بين إعمال حكم القانون وعدم الإخلال بسمعة المستثمرين .

- التنسيق بين مصلحة الأمن العام والإدارة العامة للإعلام والعلاقات للإستمرار فى نشر وعرض نماذج من البرامج الإعلامية حول النجاحات الأمنية التى أسهمت فى تأكيد الإستقرار الأمنى فى البلاد لمواجهة الإعلام المضاد الذى يستهدف إستغلال بعض مظاهر العنف والإرهاب فى تشويه الصورة الحقيقية للحالة الأمنية بالبلاد والتوسع فى إنتاج برامج إعلامية للتوعية بأهمية الإستثمار ودوره فى تحقيق الرخاء والتنمية وللتثقيف ضد الجريمة والوقاية منها وتوعية الجماهير بآثارها الضارة على الإستثمار .
- الحد من المغالاة من مظاهر التواجد الأمنى فى الشارع المصرى لما لها من انطباع سلبى لدى المستثمرين والسائحين عن حالة الأمن فى مصر .
- سرعة إصدار قانون ينظم عمل شركات الأمن الخاصة ويضمن فاعلية أداء دورها بكفاءة ويكفل إيجاد نظام رقابى من أجهزة الشرطة المتخصصة على القائمين على هذه الشركات سواء فى مجال شروط العاملين بها أو أساليب تأهيلهم والرقابة عليهم .

(٤) <u>تيسيرات فى مجال السلامة الصناعية ودعم قدرة المشروعات الإستثمارية على مكافحة الحريق :</u>

- ضرورة الإسراع فى إصدار كود الحريق حتى يمكن تحديد إشتراطات تأمين المبنى وشاغليه تحديدا دقيقا ضد الحريق .
- قيام مصلحة الدفاع المدنى – ولحين إصدار كود الحريق – بإصدار تعليمات موحدة لجميع إدارات الدفاع المدنى بالمحافظات لاتباعها بشأن تحديد إشتراطات تأمين المبنى وشاغليه ضد الحريق .

(٥) <u>تيسرات فى مجال تنظيم حركة المرور والنقل والإتصالات والحد من مظاهر التلوث البيئى لجذب المشروعات الإستثمارية</u> :

- العمل على تقرير المزيد من تبسيط الإجراءات للمستثمرين فى حالات استخراج رخص المركبات وتجديدها وفحصها فنيا على غرار ما سبق اتباعه مثل دفع الرسوم بمكاتب البريد ، والعمل بنظام المندوبين أو (مندوبى الشركات) .
- التوسع فى استخدام نظم الحاسبات الآلية بوحدات التراخيص لسرعة أداء الخدمة .
- الإلتزام بسياسة التخطيط فى مجال المرور والنقل من خلال وضع برامج وخطط مستقبلية وإعطاء أولوية للمشروعات الإستثمارية المختلفة مع الإسترشاد بالتخطيط العمرانى لتحديد الحاجات المستقبلية لمواجهة التوسعات العمرانية الجديدة .
- دعوة الأجهزة المعنية للعمل على تنقية البيئة فى المناطق العمرانية المزدحمة من مظاهر التلوث وتوعية الأفراد بالتدابير الواجبة الإتباع لإيجاد بيئة صحية نظيفة .
- النظر فى منح المستثمرين تراخيص باستخدام بعض الأجهزة اللاسلكية التى تسهل لهم عملية الإتصالات مثل أجهزة التووكى ووكى وغيرها من الأجهزة المستخدمة فى هذا المجال وفى مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما ويُعد عدم الرد فى الميعاد بمثابة قبول ضمنى .
- الإسراع فى إدخال نظام التليفون اللاسلكى المحمول تيسيرا على حركة التجارة والصناعة خاصة قبل انعقاد مؤتمر القاهرة الإقتصادى المزمع عقده قبل نهاية العام الجارى .

ثانيا : فى مجال تطوير الدعامة البشرية بالشرطة :

- توفير الإعتمادات اللازمة لسد العجز الذى تعانى منه أجهزة الشرطة فى العنصر البشرى من الضباط والأمناء والمندوبين وجنود الشرطة بما يتيح تنفيذ خططها الأمنية .
- الإهتمام بتوعية الضباط والأفراد والجنود بأبعاد قضايا التنمية والإستثمار فى مصر وتحسين معاملة الجمهور وبصفة خاصة فى المنافذ المختلفة والمناطق الصناعية الجديدة وجعل مادتى الأمن الإقتصادى والعلاقات العامة مادتين أساسيتين فى كافة برامج التأهيل والتدريب بالشرطة .
- الإرتقاء بمستوى إجادة اللغات الأجنبية (الإنجليزية - الفرنسية) لدى العنصر البشرى للشرطة لتسهيل التعامل مع الأجانب فى ظل السياسة الحالية .
- تنظيم دورات تدريبية متطورة للمدنيين العاملين فى مجال الأمن بشركات الإستثمار ، تقوم بها أجهزة وزارة الداخلية المتخصصة .
- التوسع فى تطبيق نظام الخدمات الأمنية بأجر والعمل على الإرتقاء بمستوى وجودة أداء هذه الخدمة وبصفة خاصة فى مجال تأمين وحراسة المشروعات والشركات .
- إنشاء معاهد لمندوبى الشرطة بالمناطق الصناعية الجديدة (العاشر من رمضان - السادس من أكتوبر - ... ألخ) لتأهيل مندوبين للعمل بعد تخرجهم فى هذه المناطق مع التركيز فى عمليات تأهيلهم وتدريبهم على أعمال تأمين وحراسة المشروعات الإنتاجية ، وتقرير عناصر جذب للطلبة .

ثالثا : فى مجال تطوير الدعامة المادية لأجهزة الشرطة :

- التوسع فى إدخال الحاسبات الآلية فى أجهزة الأمن وبصفة خاصة فى قطاع المنافذ ، ومصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ، والمرور وإستخدام

وســـائل الإتصـال الحديثـة كالفاكسـات لتسـهيل منـح التأشـيرات للمسـتثمرين ورجال الأعمال الأجانب الراغبين فى الدخول الى مصر .

- التوسع فى إنشـاء وحـدات متكاملة للمرور والدفاع المدنى بالمــدن العمرانيـة والصناعية الجديدة وذلك تيسيرا على النشاط الإستثمارى .

وقد أوصى المؤتمرون بإرسال برقية تأييد للسيد الرئيس/ **محمد حسنى مبارك** لدفعه عجلة التنمية والإستثمار فى البلاد تحقيقا للرخاء والتنمية والإزدهار لشعب مصر العظيم .

كما أوصوا بإرسـال برقيـة شكر وعرفـان للسيد الدكتـور/ **كمـال الجنزورى** رئيس مجلس الوزراء الذى أولى كامل اهتمامه ورعايته ومنذ اللحظات الأولى لتولى أمانة المسئولية لقضايا التنمية والإستثمار والتيسير على المواطنين .

وإرسال برقية شكر وتقدير للسيد اللواء/ **حسن الألفى** وزير الداخلية ورئيس المؤتمر لمبادرته الكريمة – غير المسبوقة – فـى الدعـوة لعقد هـذا المؤتمـر ورعايتـه الكاملـة لقضيـة الأمن والإستثمار فى مصر وتقديمه كافـة التيسيرات اللازمـة لتهيئـة المنـاخ الإستثمارى فـى مصــر .